

بحار الأنوار

[284] وسابقا على حد آخر كذلك حتى يكون مستقبلا بالقياس إليه (1)، وأما مقارنة الحق القديم للزمان وتحققه معه في نفس الامر من الازل إلى الابد فلا شك في صحته ووقوعه، ويكفي في اتصافه تعالى بالزماني تحقق المعنى الثاني، وليس لمفهوم [لفظ] الزماني لغة ولا اصطلاحا اختصاص بما يقارنه الزمان على النحو الاول وأما اتصافه سبحانه بالمكاني فإنه إنما منع لانه لم يتحقق المقارنة بين ذاته تعالى وبين المكان بشئ من المعنيين، لا بمعنى إحاطة المكان به ولا بمعنى مقارنة وجوده لوجوده أزلا وأبدا، ولا شك أن اتصافه سبحانه بالزماني بهذا المعنى مما لا ينكره العقل ولا النقل، بما ورد في النصوص من توصيفه بالباقي، والدائم، والسرمد والازل والابدي، مما يشهد بصدقه ويؤذن بأن النصوص الدالة على نفي اتصافه بالزماني إنما المراد بها نفي إحاطة الزمان بوجوده الحق، على ما هو شأنه مع المتغيرات الحادثة في حد منه دون حد، أو أنه لا يتقدر وجوده سبحانه بالليل والنهار والشهور والسنين. الطريق الثاني بناء الجواب على عدم كونه سبحانه زمانيا كما أومأنا إليه سابقا، وعليه شواهد كثيرة من الاخبار أشرنا إلى بعضها في مواضعها، وقد مر كثير منها في كتاب التوحيد نحو ما رواه الصدوق عن الصادق عليه السلام قال: إن الله تبارك وتعالى لا يوصف بزمان ولا مكان ولا حركة ولا انتقال ولا سكون، بل هو خالق الزمان والمكان والحركة والسكون، تعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا. وما رواه عن أبي إبراهيم عليه السلام أنه قال: إن الله تبارك وتعالى لم يزل بلا زمان ولا مكان، وهو

(1) لسائل أن يسأل: هل تجوزون أنتم هذا التأول في نفي المكانية عنه تعالى بأن يقال: معنى كونه تعالى غير مكاني أنه لا يقارن مكانا أوسع من ذاته فيبقى بعض أجزاء المكان خاليا فيعتبر مكان سابق على ذاته؟ ولا حق لذاته! وإن لم تجوزوا ولن تجوزوا فما المصحح له في نفي الزمانية عنه سبحانه ودعوى ظهور النصوص في كونه تعالى مقارنا لزمان أزلي أبدي كدعوى ظهورها في كونه سبحانه مقارنا لمكان غير متناه من كل طرف والحل أن معنى هذه الروايات إحاطته تعالى بكل شئ إحاطة لا يشذ عن دائرتها أي شئ، وإن بلغ من الامتداد والوساعة إلى حيث يعجز الوهم عن نياله لا مقارنته للزمان الغير المتناهى من جهة البدء والنهاية أو للمكان الغير المتناهى من كل جهة (*).